

جمهور الخشبة: المسرح سلوك ووعي حضاري

ضمنت فعاليات أسبوع المدى الثقافي السادس ، قدمت علما قاعة فندق فلسطين ندوة ، فنية ثقافية مختصة بعنوان المسرح العراقي والجمهور ، شارك فيها كل من: الدكتور عقيل مهدي ، رئيساً للجلسة ، والدكتور مرسل الزيدي ، شارك ببحث بعنوان: المسرح والجمهور ، والدكتور محمد ابو خضير شارك بورقة نقدية ، عن تجربة سامي عبد الحميد وعلقتها بالجمهور ، والدكتور عبد الكريم عبود كريم ، شارك بورقة بمضمون: متى يصنع منا ، المسرح يصنع الثقافة الشعبية ، ام الجمهور يصنع المسرح . وشارك ايضاً في الندوة الشاعر كاظم الحجاج ، والقصاص محمود عبد الوهاب بوصفهما ضيفين علما الندوة من بيت ضيوف اُخريث من طلبة الدراسات العليا.

في بداية الندوة رحب الدكتور عقيل مهدي بالمشاركين والضيوف وقدم مدخلاً سريعاً لموضوع الندوة ، ثم دعا الدكتور مرسل الزيدي للقاء بحثه ، كان البحث طويلاً ضافياً استعرض فيه الدكتور مرسل مسيرة المسرح منذ نشأته ، ومروراً بسلسلة التجارب والتغيرات في الشكل والمضمون والتي مرت بالمسرح عالمياً ، وانعكاس ذلك على مسيرة المسرح العراقي وعلاقته بالجمهور ، مؤثراً ومتأثراً وانتهى الحيا خلاصة ، تقول : ان مقياس المشاهد المسرحي ، بدأ يندحر ، بعد عد تنازلي ، ليصبح نخبة قليلة لا تمثل من المجتمع الا جزءاً صغيراً ، وربما نادراً وعليه فلنا ان نطالب المسؤولين لوضع اسس ، تستثمر المشاهد ، باعتباره الاساس الذي تقدم عليه حركة النهوض الفني في المسرح وذلك بالتوصيات الآتية:



علاقة المواطن بأية مؤسسة ثقافية، او خدمية. فهل توصل الفنان العراقي الى ذلك، اعتقد انه بحاجة الى ان يؤسس هوية جسده المسرحي قبل ان يؤسس جسد الجمهور، أي عليه أولاً ان ينكر بجمالية فنه ثم يفكر بوظيفته.

بعد هذا العرض السريع لورقة الدكتور عبد الكريم عبود، رحب رئيس الجلسة بالقاص العراقي محمود عبد الوهاب، وطلب منه المشاركة في ابداء رأيه، تحدث محمود عبد الوهاب عن تجربته المسرحية كتابة وتمثيلاً واخراجاً في فترات متباعدة تمتد الى طفولته وصباه، واخيراً انتهى الى محصلة تدعو الى اعتماد دراسة المسرح في المدرسة منذ الصغر وهذا ما سينشر ثقافة المسرح ويساهم في تكوين الجمهور المسرحي.

في الختام لقد كانت الندوة على جانب كبير من الأهمية والضرورة، لكنها التهمت وبإزالة العوقات الادارية التي تقف دون التجاذب مع متطلبات الشارع الاستثنائية وتوفر الخدمات اللازمة والمناقشة والتوضيح، من خلال الحوار النقدي للمشاركين إلا ان السرعة والعجلة حالت دون ذلك.

وشطب الكثير من الصفات والكنيات التي حملتها المسرحية وكذلك إدخال بعض العلامات التسليعية، مثل السفن، والتبسيبي وحركات الطهارة وملابسهم. بعد هذا العرض لفكرة الورقة التي قدمها الدكتور محمد ابو خضير، رحب رئيس الجلسة بالشاعر كاظم الحجاج، واعطاه الكلمة بالتعقيب، والتي كانت دعوة من الشاعر الى اعتماد القيمة الفنية للعمل المسرحي قبل كل شيء، بمعنى العمل الفني المسرحي يجب ان يضع الهاجس الفني الابداعي اساساً للعمل اما الفكرة والمضمون، فهي تحصيل حاصل، وسوف تحتاز قيمتها واهميتها من العمل الفني الابداعي، وضرب مثلاً بقصيدة لناظم حكمت، نموذجاً لهذه الدعوة، بعده تحدث الدكتور عبد الكريم عبود كريم مقدماً مضمون ورقته التي بعنوان: متى يصنع من؟ المسرح يصنع الثقافة الشعبية، ام الجمهور يصنع المسرح، والتي تتناول هو المسؤول عن ذلك، منذ ان كان المسرح كهنوتياً الى ان اصبح علمانياً. علاقة المسرح بالجمهور لا تقل اهمية عن

فوبيا) او بصيغة الندية. محمد ابو خضير لتقديم ورقته النقدية التي تحمل العنوان الآتي: دراما، سامي عبد الحميد، نموذجاً ما بعد الكولتالي، اتجاه ظهر ضمن الاتجاهات المابعدية، مثل ما بعد البيئوية، ما بعد النسوية، وغيرها.

هذه النظرية تدعو الى ان يكون هنالك هوية لثنون الشعوب المستعمرة، مثل هيمنة الدول الكولتالي، وخطابها الفني والجمالي، وهي حركة انصفت تراث الشعوب من آسيا وافريقيا، وامريكا اللاتينية واميركا كذلك. وفي عقد الستينيات ظهرت الكثير من الحركات في الثقافة العربية العراقية، دعت الى ما سمي في وقتها التواصل او الرجوع الى التراث وقد انقسم المخبين بهذا الشأن الى اتجاهين، اتجاه احتفى بالتراث بصيغة ما سماه جورج طرابيشي . بالبحر الرجسي، اما القسم الآخر فقد ذهب الى تراث الغرب، واتخذ موضوعة البيوتوبيا، وفي مسرحنا العراقي هناك الكثير من الاسماء التي ذهبت الى التراث، بهدف دفاعي درئي معززة موقفها وفق صيغة الخوف من الآخر

بغداد / الهدكا
١. ادخال مادة المسرح والفنون، مادة دراسية علمية منذ السنوات الاولى حتى التعليم العالي.
٢. ادخال المسرح في مجمل العملية التخطيطية للدولة شأنه شأن ابواب خطط التنمية.
٣. رفع غطاء القسر والرقابة عن المسرح ومنحه حرية التعبير.
٤. فتح المسارح للجماهير بعيداً عن حسابات الربح والخسارة، والاكتثار من انشاء المسارح، والعمل على تأسيس البيوت الثقافية وتنميتها في كل حارة ومجمع سكاني.
٥. التشديد، او توقف وسائل الاعلام عن تقديم المسرحيات التي تعتمد الأقلال من شأن القسر، وجعله مادة للاضحاك السفيه، وتقديم الاعمال الرصينة، وكسر ما يسمى بالحدود، وحرية التنقل للفرق والفنانين في عموم الوطن لنشر رسالة المسرح واتباط الجماهير بهم.

ويعد انتهاء البحث والتوصيات عقب رئيس الجلسة الدكتور عقيل مهدي مثنياً على رصانة وعمق البحث، ومشيداً بالجهود المتابعة التي كانت وراءه.

طاولته المدي الاقرب

اجتماع على وجوب تسريع الاستثمار

الاهمية الماسة للاستخدام الامثل للموارد وتخصيص الجزء الأكبر للاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، وبإقامة المشاريع الاستراتيجية وتحديد الاولويات بحسب اهميتها التي يحددها عادة توفر الموارد الأولية المحلية والمعادن المتاحة التي تشكل قيمتها نسبة عالية من الكلفة

الانتاجية والجدوى وحاجة السوق المحلي لخطوط الانتاج التي تحصل للصدير. وتطرق ايضا الى قطاعي الانتاج الزراعي ونتاج المواد الانتاجية لكونهما من القطاعات اللازمة للتنمية وتوفير الخدمات للاستثمار. وطالب بضرورة الاهتمام بمشاريع الري، وإعادة النظر بقانون التعرف الجمركية وبتعليق الضرائب والرسوم وبأن تتزامن كل هذه الاجراءات مع سيادة القانون وتشغيل الايدي العاملة وتوفير فرص عمل منتجة وتقليص ظاهرة التضخم والاهتمام بعملية التمويل ودعم القطاع المعري التجاري والزراعي والصناعي والعقاري، والاهتمام بصندوق التنمية ودعم المشاريع ذات الكلفة المتوسطة والصغيرة.

الى غير ذلك من مطالب تقع في صلب قضية الاستثمار وعملية التنمية المستدامة، منها اتخاذ الاجراءات الحازمة لاعادة تأهيل المشاريع الصناعية المعطلة. وتوفير امكانية تشغيلها وتحديثها وتفعيل دور العاملين في العملية الانتاجية، وتجاوز ظاهرة المحاصصة والاقطاع على ميده الكفاءة والجدارة لتحقيق افضل النتائج مع عدم النظر عن ميده الثواب والعقاب. واولى اهمية ماثلة لتعويض دور القطاع الخاص لتحريك الدورة الاقتصادية.

الماهرة منها. وطالب بضرورة القضاء على الفساد الاداري والمالي لان بقاءهما يستنزف الامكانيات الاستثمارية ان عاجلاً او آجلاً وتصف دون التجاذب مع متطلبات الشارع الاستثمارية وتوفر الخدمات اللازمة والمناقشة والتوضيح، من خلال الحوار النقدي للمشاركين إلا ان السرعة والعجلة حالت دون ذلك.

الصوري ومع عدد من الخبراء والاساتذة المشاركين في الطاولة الذين شاركوا ايضاً في المدخلات فكان في مقدمة ذلك استتباب الامن وسيادة القانون وتوفير الخدمات اللازمة للاستثمار، وبصورة خاصة الحاجة الى الكهرباء التي لا يستغنى عنها قط، إضافة الى توفير الايدي العاملة ولا سيما

رئيس غرفة تجارة بغداد، فقد تناول موضوع الاستثمار من مدخل تفعيل قانون الاستثمار وان لا بد من اتخاذ خطوات عملية جادة توضع موضع التطبيق بناء على حاجات الواقع.

ومما يخص اجتذاب رؤوس مطالب ملتقى فيها مع الدكتور

المشاكل، وعول على اتخاذ هذه الاجراءات قيام توجهات ترسم سياسة توجده تنسيق الجهود وتوحيد الإرادة السياسية للاستثمار والإرادة الادارية المعنية بتيسير السبل والتوجه المهني لاستقبال رؤوس الاموال والاستثمار، ومتابعته وملاحظة النتائج المرجوة منه فان يعبر الدستور والاستراتيجية التنموية والالتزامات الدولية عن توجه الإرادة السياسية نحو الانفتاح الاقتصادي . وهو ما يجب ان يتوافق معه قانون الاستثمار، الا ان الدكتور الصوري ابدى مع ذلك، بعض الملاحظات على القانون المذكور، فارتأى وجوب توضيح صلة الهيئة الوطنية لاستثمار في ما بين اعضائها وبينها وبين رئاسة الوزراء بحيث يكون لاعضاء الهيئة كيان ذو فعالية مجدية لا تنقصها التبعية الوظيفية التي تعتبر قفراً من امكانيات تفعيل الجهود الضرورية اللازمة، واتاحة الحرية التامة للتعبير عن المطالبات والمشروعات والاولويات التي تقع في مراحل التوجه الاستثماري، وأشار كذلك في ضرورة توضيح العلاقة بين الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات الاخرى . سواء منها هيئات الاقاليم او الهيئات في المحافظات.

اجمعت آراء الخبراء والاساتذة المعنيين بالاقتصاد وشؤونه، الجتمعين في الطاولة الاولى التي اقامتها (المدى لا يدرون على ان يكون موضوعها العام . وهو موضوع بلا شك رئيس . تحت عنوان الاستثمار واقعه الحالي واقفه المستقبلية.

تناول الدكتور ماجد الصوري الموضوع من زاوية الواقع الذي ورت الحاجة الماسة الى التنمية والتي سببتها الحروب المتتالية وسنوات الحصار وانذار الكثير من البنية التحتية للاقتصاد العراقي واعباء الديون الهائلة المترتبة على ذلك وطالب بضرورة توفير الامن لبيتسنى احلال الاطمئنان بين اوساط المستثمرين ان كانوا خارجيين او وطنيين محليين. ووجوب بناء اجهزة الدولة وولة القانون.

فكل يوجب تخصيصات مالية كبيرة قدرها الدكتور بعشرات المليارات من الدولارات قد تقرب من المئتي مليون اذا حسبناها بحسب طريقة الحساب والتجاوز مع التطور السكاني ومستوى تطور الاقتصاد العالمي.

ولتحقيق ذلك ارتأى الصوري ضرورة وجود سياسة اقتصادية متماسكة ومتكاملة لتجنب الكثير من الازمات ولتخاشي

المشاكل، وعول على اتخاذ هذه الاجراءات قيام توجهات ترسم سياسة توجده تنسيق الجهود وتوحيد الإرادة السياسية للاستثمار والإرادة الادارية المعنية بتيسير السبل والتوجه المهني لاستقبال رؤوس الاموال والاستثمار، ومتابعته وملاحظة النتائج المرجوة منه فان يعبر الدستور والاستراتيجية التنموية والالتزامات الدولية عن توجه الإرادة السياسية نحو الانفتاح الاقتصادي . وهو ما يجب ان يتوافق معه قانون الاستثمار، الا ان الدكتور الصوري ابدى مع ذلك، بعض الملاحظات على القانون المذكور، فارتأى وجوب توضيح صلة الهيئة الوطنية لاستثمار في ما بين اعضائها وبينها وبين رئاسة الوزراء بحيث يكون لاعضاء الهيئة كيان ذو فعالية مجدية لا تنقصها التبعية الوظيفية التي تعتبر قفراً من امكانيات تفعيل الجهود الضرورية اللازمة، واتاحة الحرية التامة للتعبير عن المطالبات والمشروعات والاولويات التي تقع في مراحل التوجه الاستثماري، وأشار كذلك في ضرورة توضيح العلاقة بين الهيئة الوطنية للاستثمار والهيئات الاخرى . سواء منها هيئات الاقاليم او الهيئات في المحافظات.

اما الاستاذ محمود علوش



جانب من الطاولة